

نحو رؤية فلسطينية جديدة للممارسة السياسية

د. جميل هلال*

موضوع هذه الورقة هو تفكك الحقل السياسي الفلسطيني بعد أن غابت أو غيّبت عنه المؤسسات والأطر والمرجعيات الوطنية الجامعة والتي مثلتها في السبعينات والثمانينات مؤسسات وهيئات وأطر منظمة التحرير الفلسطينية. هذا التفكك بان بعد اتفاق أوسلو، وبعد فشل مشروع إقامة الدولة المستقلة، وبشكل صارخ بعد قيام سلطين متنافستين (واحدة في الضفة وأخرى في غزة) تحت الاحتلال ، وبعد استكمال تحويل الضفة الغربية إلى معازل ("بانتونات")، وفرض الحصار الخانق على قطاع غزة. باختصار باتت تجمعات الشعب الفلسطيني تعيش في عزلة (سياسية وتنظيمية ومؤسسية) عن بعضها البعض ويغيب عنها آليات وأدوات مشاركة جمهورها في تقرير شؤونه الحياتية والسياسية والوطنية. لقد انتقلت هذه التجمعات من وضع كان يتم التعاطي معها كأطراف (فروع) يقودها مركز قيادي يمتلك سلطة القرار السياسي والعسكري والمالي والتنظيمي والإعلامي، إلى أطراف بدون مركز وبدون أطر تمكن من مشاركة في تقرير مصيرها وفي المصير الوطني.

تنقل مركز الحقل السياسي الفلسطيني (ومعه المراكز القيادية للتنظيمات السياسية الفلسطينية باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني) بين ثلاثة مواقع رئيسة في خارج فلسطين (عمان، بيروت، دمشق/تونس، ولما عاد إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لم يأت إليها مؤسسات وطنية لكل مكونات الشعب الفلسطيني بل كسلطة حكم ذاتي تسعى للتحويل إلى دولة مستقلة وذات سيادة. بتعبير آخر كان الانتقال الأخير إشكاليا من حيث مسوغاته السياسية التمثيلية إذ جرى عمليا استبدال

* كاتب وباحث فلسطيني

المؤسسات الوطنية (كمؤسسات تمثيلية لكل الشعب الفلسطيني) رغم ما فيها من عطب وقصور، مؤسسات (السلطة الفلسطينية) لا تقوى، في أرقى حالاتها على تمثيل أكثر من فلسطيني الضفة والقطاع، وما لبثت أن انشطرت إلى سلطتين واحدة في غزة وأخرى في الضفة الغربية يهيمن على كل منهما تنظيم سياسي منفصل عن ومنافس للآخر. لم يكن هناك مؤسسات ولا مرجعيات ولا استراتيجيات ولا "قواعد" لعبة سياسية تجمع بين السلطة القائمة في قطاع غزة وتلك القائمة في الضفة الغربية، مما يستدعي إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عاجلة بعد أن تجاوزنا الفترة الزمنية المحددة لذلك بسنوات عدة. ورغم وجود لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير تجتمع وتصدر قرارات ومواقف إلا أنها لا تجد من يأخذ هذه، بين الشعب الفلسطيني، على محمل الجد. وهي فقدت شرعيتها التنظيمية والسياسية بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن من توارى المجلس الوطني الفلسطيني عن الأنظار.

يستدعي توضيح التحول الذي دخل على الحركة الوطنية الفلسطينية التمييز بين مفهوم "الحقل السياسي الوطني" ومفهوم "الهوية الوطنية". ففي حين يتولد حقل سياسي كنتيجة لنشاط وفعالية وهيمنة حركة وطنية أو دولة وطنية (أو قومية) يحدد شروط وحدود وأطراف العمل السياسي الوطني، فإن الهوية الوطنية (وهي تختلف عن الجنسية التي هي تعبير قانوني) تنشأ حول رواية وطنية تاريخية وذاكرة جمعية، وهي رواية قد تستمر بعد انهيار أو تحول الحركة الوطنية أو الدولة الوطنية. السلطة الفلسطينية التي قامت وفق اتفاق أوسلو تخلت عن فصول هامة من الرواية الفلسطينية التاريخية إذ حصرت اهتمامها ببناء دولة على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وقامت على أساس اعتراف المنظمة عام ١٩٩٣ بحق إسرائيل في الوجود، وقبل ذلك (١٩٨٨) بالموافقة على حل الدولتين، إحداهما (الدولة الفلسطينية) تغير قائم ويفترض أن يقوم على ٢٢٪ من أرض فلسطين التاريخية. إصرار إسرائيل على أن يتم الاعتراف بها فلسطينيا دولة يهودية هدفه الرئيس تقويض الرواية الفلسطينية التاريخية وتفريغها من مضمونها الوطني.

الجغرافيا السياسية وبنية الحركة الوطنية الفلسطينية

لم ينتج عن انهيار الحقل السياسي الفلسطيني عام ١٩٤٨ اختفاء للهوية الوطنية الفلسطينية بل جرى إعادة تشييدها لتستوعب ما ترتب على النكبة من تشريد و تطهير عرقي وتمييز وإلحاق واحتلال استيطاني ومعاناة ومقاومة. وتحولت الهوية الوطنية الفلسطينية المتجددة إلى المحرك الرئيس لنهوض حركة تحرر وطني جديدة تمكنت، قبل نهاية عقد الستينات، من تشييد حقلها

السياسي الوطني تمثل في مؤسسات وأطر وميثاق ومرجعيات منظمة التحرير الفلسطينية التي باتت ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

كان من تداعيات قيام مقرات مؤسسات منظمة التحرير القيادية (والتنظيمات السياسية المنضوية في أطرها) خارج أرض فلسطين المحتلة وفي مواجهة إسرائيل إلى نمو علاقة مع التجمعات الفلسطينية المختلفة داخل فلسطين وخارجها، تقوم على علاقة بين مركز وأطراف تتباين شروط حياتها وفق محددات الجغرافيا السياسية التي نتجت عن تشريد الشعب الفلسطيني. وسار على هذا النموذج (علاقة بين مركز وأطراف) التنظيمات السياسية المختلفة بغض النظر على توجهاتها الفكرية والتنظيمية والسياسية. وعزز من هذا النموذج تعيين عضوية مؤسسات المنظمة واتحاداتها وأطرها وفق نظام "الكوتا"، الأمر الذي كرس من الفهم والممارسة النخبويين للسياسة.

هذا الفهم لدور القيادة السياسية كان وليد قراءة أحادية الجانب لمقتضيات الجغرافيا السياسية، قراءة استسهلتها الثقافة السياسية المهيمنة على النخب السياسية الفلسطينية والتي تعاطت مع السياسة باعتبارها حكراً على القيادة، ولم تفهم السياسة باعتبارها من اختصاص ومهام الناس اليومية، كونها تعبر عن كفاحهم المتصل من أجل مصالحهم وحقوقهم. وقد عزز من هذا الفهم النخبوي للسياسة النظم السياسية السائدة عربياً (فقط الانتفاضات الشعبية في السنوات الأخيرة أحدثت تحولا ملموسا في هذا الفهم) التي أقامت المنظمة وفصائلها بينها وبنيت علاقات مع بعضها كما أقامت (ومعها جميع فصائلها) أوثق علاقاتها الدولية مع النظم الاشتراكية التي كانت تحجب عن شعوبها الديمقراطية السياسية.

كما ساهم في تغذية هذا الفهم النخبوي للسياسة السمة الريعية للمنظمة وفصائلها، التي أتاحت لها تمويل نشاطاتها ومؤسساتها ومتفرغين ليس بالاعتماد على الدعم الشعبي ودعم مناصريها وأعضائها بل من خلال التمويل من الدول العربية وبلدان اشتراكية وجميعها أنظمة تناصب الديمقراطية السياسية العداء. وفرة المساعدات المالية والعسكرية ساهم أولاً في إبعاد المحاسبة للقيادة ومطالبتها بالشفافية من جانب، وساهم ثانياً في إثقال مؤسسات المنظمة والتنظيمات السياسية بالمتفرغين والأجهزة الإدارية والتنظيمية والعسكرية والأمنية والإعلامية، وساهم ثالثاً في المبالغة في بناء الوحدات العسكرية النظامية والمليشيات المحلية المبنية على العلاقات التراتبية والأوامرية لاعتبارات كان بعضها مبرراً (منها طبيعة العدو الذي تواجهه، و تورطها في صراعات مع أنظمة عربية وقوى معادية لوجودها على أرضها).

بتعبير آخر لم تستطع مؤسسات منظمة التحرير ولا التنظيمات السياسية المؤتلفة في مؤسساتها

تجاوز قيود الجغرافيا السياسية ومحددات الثقافة السياسية ومدلولات علاقاتها العربية والدولية السائدة في إدارة صراع مع الدولة الاستعمارية الاستيطانية من جانب، ولا هدوءاً كافياً لتجنب التورط في مواجهات مسلحة مع دول عربية كما حدث في أكثر من بلد عربي. لقد تبين صعوبة الانفكاك من السمات الريعية والبيروقراطية والنخبوية عند بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وحصص عملية اتخاذ القرار بفئة صغيرة من القيادة (على صعيد المنظمة وعلى صعيد الفصائل المكونة لها)، بل جرى تكرار العديد من الأخطاء السابقة. هذه النظرة للسياسة كاختصاص تتولاه نخبة صغيرة هو الذي يفسر الامتناع عن تجديد ودمقرطة مؤسسات منظمة التحرير وتغييب دورها، وفي الكيفية التي تمت في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وفي عملية انشطارها إلى سلطتين في العام ٢٠٠٧ وفي الإحجام عن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية ولعضوية المجلس الوطني بدوافع الخشية من الخسارة.

التمسك بهذا الفهم لماهية السياسة بعد قيام السلطة الفلسطينية أبقى القيادات السياسية أسيرة لضعفها ولعزلتها عن الجمهور الفلسطيني داخل وخارج فلسطين التاريخية. فالمفاوضات الثنائية مع إسرائيل، المفصولة تماماً عن إستراتيجية سياسية شاملة تجرى دون علم (ناهيك عن مشاركة) الجمهور الفلسطيني، والمقاومة بالمفهوم الذي طرح ومورس استبعد مشاركة فعليه لغالبية هذا الجمهور. إنه مفهوم يحول السياسة إلى مهنة لأقلية توفر لها امتيازات تبقيها متميزة عن شعبها وفي عزلة عن قضاياها ومشكلاته الفعلية.

لقد سلب هذا الفهم الممارس حق الجمهور الفلسطيني، حيث وجد، مناقشة وإقرار رؤيته وإستراتيجيته النضالية والاجتماعية والسياسية وفق خصوصية واحتياجات وجوده في هذا وذلك من تجمعاته، وفي المشاركة في صياغة الرؤية الوطنية الجامعة بإشراك كل مكونات الشعب الفلسطيني وفي منحها صلاحية اختيار قياداتها المحلية ومحاسبتها، كما في اختيار ممثليها إلى المؤسسة الوطنية الجامعة (منظمة التحرير المجددة) ومحاسبتهم. ما هو مطلوب هو إيجاد الصيغة التي تكفل ممارسة التجمعات الفلسطينية لحقوقها في المشاركة المباشرة في تقرير مصيرها ومصير عموم الشعب الفلسطيني بكامل مكوناته.

كانت نتيجة هذا الفهم للسياسة تفكك الحقل السياسي الوطني إلى محليات بدون مقومات تنظيمية ومؤسسية وسياسية) لممارسة سياسة محلية (على صعيد كل تجمع) وبدون مقومات للمشاركة في الفعل الوطني نتيجة غياب المؤسسات الوطنية الجامعة. ومع اختفاء هذه ومعها الروابط الشعبية والمهنية والثقافية الوطنية سُلبت التجمعات الفلسطينية من الروابط الضرورية للتواصل والتداول فيما بينها، وانتهى الأمر إلى انشطار السلطة الفلسطينية إلى سلطتين على إقليمين

منفصلين يتباريان في بناء أجهزة وبنى سلطة "عميقة" أكثر من الإعداد والاستعداد لمعركة طويلة المدى مع دولة الاستعمار الاستيطاني .

وطنية فلسطينية تبحث عن أدوات ومفاهيم وتقاليد سياسية جديدة

انهيار الحقل السياسي الذي بنته وهيمنت عليه منظمة التحرير لا يعني غياب الوطنية الفلسطينية بل هي حاضرة و متمسكة بالرواية التاريخية للشعب الفلسطينية بل نجد أنها تتولى بنفسها، بعيدا عن النخب السياسية المنتفذة، عملية إثراء الحياة الفكرية والثقافية في حقولها المختلفة و الحفاظ على الذاكرة الجماعية وتوثيقها.

الوطنية الفلسطينية تغذت، ولا تزال، من حالة صراع ومعاونة ومقاومة طويلة للشعب الفلسطيني، ومن سرديّة متجددة لهذه الحالة. ويبدو أن الوطنية الفلسطينية قد باتت في حالة استنفار دائم لاستشعار قطاعات تتسع من الفلسطينيين بأن قضيتهم الوطنية دخلت في مرحلة خطر شديد. ولعل غياب المركز القيادي الممسك بكل القرارات المصرية قد حرر التجمعات الفلسطينية من تبعات وقيود هذه العلاقة وفتح أمامها المجال للبحث عن وسائل للمشاركة في تقرير المصير الوطني عبر أشكال ومساهمات مختلفة ثقافية وفكرية وفنية و عبر حراكات موقعية متنوعة داخل فلسطين التاريخية، وفي الشتات والجاليات. من محفزات هذا الاستنفار ما يجري من استمراء لإدامة الانقسام والتصارع الداخلي حول مصالح فئوية وسلطوية وما ساد ويسود من أساليب عمل وتنظيم ومواقف من النخب السياسية والحزبية التي فقدت قدراتها التعبوية بسبب جمودها السياسي والتنظيمي والفكري.

كما تغذت الوطنية الفلسطينية من مرحلة طويلة من التسييس والممارسة الكفاحية ومن المعاونة والانكشاف للتمييز والتنكيل. والوطنية هي المحرك لمبادرات شبابية (وغير شبابية) في الضفة والقطاع التي عملت، ولا تزال، على تجاوز الخطاب الفصائلي وتهتم بالتركيز على مهام التحرر الوطني ورفض منطق الخمول والانصياع لما هو قائم. وهي المحرك لرفض منطق التعاطي مع الشعب الفلسطيني باعتباره مجموعة من الشعوب على كل منها تولي متابعة مصالحه بعيدا عن المصالح والحقوق الجامعة. ولذا رفعت هذه المبادرات شعار إعادة بناء الحركة الوطنية (أو منظمة التحرير الفلسطينية) على أسس ديمقراطية كحركة تحرر وتمثيلها لكل تجمعات الشعب الفلسطيني واتجاهاته السياسية والفكرية بهيئة (مجلس) وطنية منتخبة قاعديا، وتغيير وظائف السلطة الفلسطينية جذريا.

ولعل من دلالات حيوية الوطنية الفلسطينية تعدد وتواتر الحركات النضالية الموقعية في الضفة الغربية (بلعين والمعصرة والخضر ونعلين والنبي صالح، على سبيل المثال...)، وما جرى من ابتداء أشكال جديدة في تحدي الاستيطان الإسرائيلي عبر بناء قرى فلسطينية في المناطق المههددة بالاستيطان (كما حدث في إقامة قرى باب الشمس، وأحفاد يونس وغيرها والتي جوبهت باستنفار وحدات من الجيش الإسرائيلي). وفي قطاع غزة كان اللافت الحشود الجماهيرية الواسعة في مدينة غزة بمناسبة انطلاقة الثورة في العام ٢٠١٣، والاستقبال الشعبي للشاب محمد عساف بعد فوزه بلقب محبوب العرب في حزيران ٢٠١٣ تحدياً لمواقف سلطوية في قطاع غزة. ومن هذه الدلالات ما تشهده المراكز والحلقات والأندية الثقافية والفكرية والبحثية على طرفي الخط الأخضر وخارج فلسطين التاريخية من نشاطات وتداولات وندوات وحركات، وما شهدته الذكرى الثالثة والستين للنكبة من اقتحام لحدود فلسطين التاريخية حيث سمح للجمهور الفلسطيني بالتوجه نحو هذه الحدود. ومنها تنظيم التحركات لمقاومة التمييز والاستيطان اليهودي في إسرائيل، وفي مقاومة سكان النقب لمصادرة أراضيهم وتهجيرهم. كما شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في حملات مقاطعة إسرائيل اقتصادياً الذي تولته حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، ومن فعاليات استهدفت فك الحصار عن قطاع غزة. كما يلفت التنسيق الجاري بين المنظمات الأهلية داخل وخارج فلسطين التاريخية في قضايا مختلفة (منها الدعوة إلى وقف التنسيق الأمني بين أجهزة السلطة الأمنية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والدعوة إلى تبني إستراتيجية وطنية جديدة للمقاومة الشعبية، فض العمل وفق بروتوكول باريس الاقتصادي، وغيرها).

كما تحضر حيوية الوطنية الفلسطينية في نشاط عشرات الجمعيات واللجان والاتحادات والمراكز التي تتولى الدفاع عن حق العودة وتحرص على إبقائه حياً في أذهان الأجيال الصاعدة. وهي حاضرة في تنوع الإنتاج الثقافي (السينما، الغناء، الرقص، الرواية، الشعر، الفن التشكيلي، المسرح، تجديد المهارات الحرفية، وما شابه) الذي أخذ تسارعاً في تواتره في العقدين الأخيرين، هذا بالإضافة إلى ما يجري بثه وتناقله يومياً عبر مواقع التواصل الاجتماعي المتعددة.

هذه الفعاليات والحركات بقدر ما تعكس حيوية الوطنية الفلسطينية فإنها تتولى إثرائها وتحديداً من قبل مجموعات ومؤسسات وأطر تحرص على إبقاء المضمون الديمقراطي التحرري والتقدمي لهذه الوطنية حياً ومتجدداً، وترفض فرض سيطرة أيديولوجية شمولية سواء جاءت باسم الدين أو باسم الوطنية أو تحت شعار الواقعية السياسية، وهي تصر على وحدة القضية الوطنية وتكامل مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة.

في مواجهة التهميش وتغييب المؤسسات الوطنية

يقف الحال الفلسطيني أمام واقع مركب قوامه تهميش وتآكل وغياب المؤسسات الوطنية السياسية والشعبية والمهنية الجامعة التي تشرك مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وفي الشتات والجاليات)، وأمام حالة تغييب عنها قيادة سياسية موحدة للشعب الفلسطيني، وأمام استفحال واقع الانقسام السياسي-الجغرافي-المؤسسي بين الضفة والقطاع، وبعد اتضاح وصول "حل الدولتين" لطريق مغلق تماماً، وتهافت السياسة الفلسطينية وتواصل تبعية وهشاشة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتشويه تاريخ وجغرافيا وسكانية الشعب الفلسطيني والتنكر لحقوقه التاريخية والوطنية والإنسانية .

لقد هيأت الانتفاضات الشعبية التي قامت من أجل "الخبز والحرية والعدالة والكرامة الوطنية" التي شهدها عدد من البلدان العربية بيئة ملائمة للنخب السياسية الفلسطينية لاستخلاص مفهوم ورؤية جديدين للسياسة ولكيفية الشروع في استعادة الوحدة الوطنية في سياق إعادة بناء المؤسسات الوطنية الجامعة على أسس ديمقراطية تمثيلية وتحويل كل تجمع إلى مركز قائم بذاته ومتألف مع المراكز الأخرى في إطار مؤسسات وطنية جامعة ومرجعية ميثاقية (او تعاقدية) ملزمة. لقد بينت التجربة الطويلة فشل التعاطي مع المفاوضات الثنائية مع إسرائيل باعتبارها إستراتيجية للتحرير ولبناء دولة فلسطينية سيادية. كما كانت التجربة كافية تماماً لتبيان حدود ومخاطر اختزال المقاومة إلى شكل واحد فقط بدلاً من التعامل معها كفعل شعبي متعدد الأشكال والمضامين تقوده إستراتيجية وطنية مجمع عليها وتشرك كل مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وفي الشتات والمهجر.

ما زالت القوى السياسية الفلسطينية تحجم عن السير لإعادة إحياء وتجديد الحركة الوطنية الفلسطينية، فما زال بين هذه القوى من يراهن على أن تعود المتغيرات الجارية في المنطقة لما في صالحه، ومن هنا كان التأجيل والمماطلة والبحث عن الأعذار وصيغ التسوية. وهكذا وضع المصير الوطني رهن العوامل الإقليمية والدولية رغم وضوح أن بقاء الوضع على ما هو عليه يعني وضع الحال الفلسطيني في حالة انكشاف تام. هذا رغم وضوح أن سنوات الانقسام أنتجت مصالح فئوية بفعل آليات التفرد في سلطة واهمة هنا وهناك، حيث نمت شريحة اجتماعية واقتصادية ترى إلى إنهاء الانقسام على أسس وطنية تهديدا لمصالحها.

لعل اتضاح أن "حل الدولتين" قد وصل إلى طريق مسدود تماماً لغالبية من الشعب الفلسطيني،

واتضح عقم استخدام شعار المقاومة كما تحولت المفاوضات الثنائية تحت الإشراف الأمريكي إلى تعاويد لتبرير التفرد بالسلطة ولإدارة الظهر لضرورة اعتماد إستراتيجية جديدة تماما، سوف يشد من عزم الوطنية الفلسطينية ويستفز القوى الحية بين صفوف الشعب الفلسطيني. كما أن المواجهة المستمرة مع الدولة الاستعمارية الاستيطانية على جانبي الخط الأخضر كفيلة بإثراء الوطنية الفلسطينية في مناهضتها التمييز العنصري ومن أجل حقوقها الوطنية والتاريخية. ولعل من شأن تزايد المبادرات والنشاطات الثقافية والفكرية والاجتماعية الشبابية (وغير الشبابية) داخل فلسطين وخارجها أن يعيد الديناميكية إلى الأطر السياسية والنقابية والحزبية التقليدية للنهوض من جديد على أسس جديدة تعيد لحق تقرير المصير مضمونه التحرري الديمقراطي التقدمي.

تدفع الأوضاع الحالية للتجمعات الفلسطينية نحو تطوير مفهوم جديد للفعل السياسي مغاير تماما للنمط النخبوي الذي ساد وما زال. يُلاحظ هذا بين صفوف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، نتيجة الوعي باستحالة التعايش مع نظام عنصري ودولة تصر على أن تُعرّف نفسها كدولة يهودية وأن تدعي الديمقراطية في آن، وتشترط من الشعب الفلسطيني الاعتراف بها بهذه الصفة بكل ما يعنيه ذلك من إنكار لحقوقه ولروايته التاريخية والوطنية والانسانية، وما قد يترتب عليه من تهجير جديد تحت شعار حماية يهودية الدولة. كما يسري هذا التسييس الديمقراطي الآخذ في التبلور في صفوف تتسع (وإن ببطء) بين صفوف المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بعد أن عاين بالملاموس بؤس سياسة القيادات السياسية التي ولدت الانقسام ومنحت الأولوية للمصالح الفئوية على المصالح الوطنية وتركت حالات البطالة والفقر والفساد تستشري. أما تجمعات الشتات فوجدت أن موجبات اتفاق أوسلو ومواقف إسرائيل إزاء حقوقهم قد تركتهم دون حماية أو دور أو رأي.

بيّنت الانتفاضات الشعبية الديمقراطية في العالم العربي حماقة اختزال الديمقراطية بصندوق الاقتراع المفرغ من مضامين اجتماعية وقيمية (كالمشاركة السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحرية التعبير والتنظيم والمعتقد والتظاهر..) ذات الضمانات الدستورية والبنى المؤسساتية. وكشفت كاريكاتورية اختزال المجتمع إلى مجرد مجموعة ما فيه من منظمات غير الحكومية بمعزل عن مكوناته الاقتصادية والثقافية والحزبية وما فيه من حركات اجتماعية ومؤسسات مدنية متنوعة. كما لم يعد من السهل اختزال الدولة أو السلطة إلى مكوناتها التنفيذية بمعزل عن مكوناتها التشريعية والقضائية المستقلتين. وخطورة اختزال التنظيمات السياسية بزعمائها، واختزال العمل السياسي لمجرد التعليق على ما يجري من أحداث وليس الفعل فيها، وسذاجة عزل السياسة عن الاقتصاد وعن شؤون الناس الحياتية (التعليمية والصحية والثقافية والغذائية، والأمنية، والمعيشية، وغيرها).

يستحق مطلب إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتمثيلية لمختلف مكونات الشعب الفلسطيني - وبما يستدعيه من وثائق مرجعية (ميثاق وطني أو عقد اجتماعي-سياسي) ومن إستراتيجية وطنية شاملة (لا تخص تجمعاً بعينه بل تشملها جميعا) - أن يمنح أولوية. فمن حق التجمعات الفلسطينية المشاركة في صياغة السياسات الوطنية، ومن حقها التقرير بشأن ما يخص القضايا المتصلة بمجتمعها/جاليتها/ تجمعها ورفض "ديمقراطية" النخبة التي تعني تسلط فئة محدودة بالتقرير بشؤون المصير الوطني. ومن حق، بل من واجب، جميع مكونات الشعب الفلسطيني أن تتعهد على رفض أي مشروع تسوية يتم على حساب حقوق تجمع آخر أو تجمعات أخرى.

تجديد مؤسسات وأطر وبنية منظمة التحرير (الحركة الوطنية) على أسس ديمقراطية تعددية وتمثيلية وإشراكية يعني حصر مهمات السلطة الفلسطينية بالشأن الحياتي المباشر لفلسطيني الضفة والقطاع، كمساهمة في تثبيت وسمود هذا الجزء من الشعب الفلسطيني على أرضه ، وترك الشؤون الوطنية التمثيلية والسياسية والإستراتيجية لهيئات منظمة التحرير بعد تجديدها. ولعل المهمة الأولى تتلخص بإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية منفتحة على كل التيارات السياسية والاجتماعية والفكرية، وضمان تمثيل كل التجمعات الرئيسة في المؤسسات الوطنية وفق حجمها النسبي على قاعدة التزام الجميع بالميثاق الوطني المقرر (أو العقد السياسي الاجتماعي)، ورفض اختلاق تعارض بين التحرر الوطني والنضال من أجل تقرير المصير (السيادة الشعبية) من جهة، وبين القيم والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية العميقة (كتجسيد قيم الحرية والمساواة والتكافل والعدالة الاجتماعيين). وهي قيم تحتفي بتراث الشعب الفلسطيني المقاوم ذي التاريخ النضالي المديد والغني، وقيم لا تضع المقاومة بمفهومها كفعل شمولي في تعارض مع قيم المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية.